

معذرة إلى ربكم

وعلهم يتقون

أبو عبد الله

مصطفى بن العدوي

دار ابن كثير

معذرة إلى ربكم

ولعلمهم يتقون

أبو عبد الله

مصطفى بن العدوي

دار ابن كثير

دار ابن كثير: مصر - الزقازيق - ١٠ منشية أباطة - ش السيد علم متفرع
من ش المدير ت: ٠١١١٣٠١١٢٨٤ - ٠١١٤٠٠٨٦٣٥٥ - ٠١١٥٤١٢٥٥٥٠

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

الحمد لله الذي أكمل لنا ديننا وأتم علينا نعمته ورضي لنا الإسلام ديناً وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، وأرسل لنا رسولاً هو خير رسول، وأنزل عليه كتاباً قيماً هو خير الكتب لم يجعل له عوجاً، فيه الهدى والنور، كما قال ربنا وهو أصدق القائلين: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

﴿١٦﴾ [البقرة: ١٥-١٦]

وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله صلوات الله وسلامه عليه، أرسله الله ﷺ بين يدي الساعة بالحق بشيراً ونذيراً فأدّى الأمانة حق الأداء، وبلغ الرسالة حق البلاغ فجازه الله عنا خير ما جازى نبياً عن أمته ورسولاً عن دعوته صلوات الله وسلامه على هذا النبي الكريم ذي الخلق العظيم الذي لا ينطق عن الهوى.

وبعد

فهذه أسباب رفضي لمسودة الدستور، الذي يُعدُّ للاستفتاء عليه، أذكرها سائلاً الله ﷻ السلامة والنجاة في الدنيا والآخرة، وللمسلمين والمسلمات.

وأذكر بها معذرةً إلى ربي ﷻ، ولعل القوم يحذرون موجبات العذاب ومسبباته. كما قال أهل الفضل والصلاح ﴿مَعذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ

وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾ الأعراف: ١٦٤ .. وذلك لأهل القرية التي اعتدت في السبت فحاراً بها من بلاء الله ﷻ ما حاراً ونزل بهم من عقاب الله ما نزل، وإن دستوراً يوضع لتساقط به البلاد وليتحاكم إليه العباد عشرات السنين لجديراً بأن ينظر فيه لبيان ما فيه من حق فيحرق ومن باطل فيُطْلَق ويُزْهَق.

وكان من الواجب، بل ومن المفترض، على أهل مصر، وهم في الجملة مسلمون ألا يعدلوا عن كتاب ربهم ﷻ وعن سنة نبهم ﷺ وما شرعه الله لهم إلى كتاب آخر أياً كان واضعه إذ الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ ﴿٣٦﴾ الأحزاب: ٣٦ هذا وقد وقفت مع مسودة الدستور هذه زمناً أنظر فيها وأقارن ما فيها بما في كتاب الله ﷻ وبما في سنة رسول الله ﷺ، وبما في شريعة الإسلام فرأيت حيوداً عظيماً عن الكتاب والسنة والشريعة وطريقة المسلمين، فلزم البيان إذ الله قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أُنْزِلَنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا فَاُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿١٦٠﴾ البقرة: ١٥٩-١٦٠ وقال سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مُمْتَلِكِينَ لَقَدْ كَانَ مِنْ أَشْرِكِهِمْ﴾ ﴿١٨٧﴾ آل عمران: ١٨٧ فمن ثم لزم البيان....

أصول ومقدمات

وبين يدي بيان ما في هذه المسودة من ضلالات أذكر بأصول ومقدمات لا بد منها. لزاماً أن يُذكر بها المسلمون:

أولاً: أننا بحمد الله مسلمون عبيد لله عز وجل وهو ربنا وملئنا والهنا وحده لا شريك له ، نسمع له ونطيع ، فسمعا لك ربنا وطاعة ، قد أقرنا لك ربنا أنك الواحد لا شريك لك، وأقرنا لنبيك محمد ﷺ بالرسالة، صلوات الله وسلامه عليه، وأقرنا بالقرآن الذي أنزلته ربنا على رسولك.

ثانياً: أنه فرض علينا ما دمننا مسلمين وعبيد لله أن نتحاكم إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما فيهما من شرائع . وهذا من المسلمات وقد دلت عليها جملة من النصوص:

قال تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (٦٥) النساء: ٦٥

وقال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلًّا مُبِينًا ﴾ (٢٦) الأحزاب: ٣٦

وقال تعالى ذكره: ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَقْرَبُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١) الحجرات: ١
أي لا تقدموا قولاً ولا رأياً ولا فعلاً في مسألة حتى تعلموا ما قاله الله ورسوله في المسألة.

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (٤٤) المائدة: ٤٤

وفي الثانية: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (١٥) المائدة: ٤٥

وفي الثالثة: ﴿فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١٧) المائدة: ٤٧

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (٢) الأعراف: ٣

والنصوص في هذا الباب كثيرة جداً.

ثالثاً: نعتقد تمام الاعتقاد أن الله ﷻ لا يضل ولا ينسى ولا يظلم ولا يحيف سبحانه وتعالى.

رابعاً: نوقن تمام اليقين أن الله ما فرط في الكتاب من شيء، وقد قال ﷻ: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (٣٨) الأنعام: ٣٨

وكذا نوقن بأن الله ﷻ أعلم بنا من أنفسنا، قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (١١) الملك: ١٤

خامساً: نوقن تمام اليقين أن سلامة البلاد وأمن العباد في دنياهم وآخرتهم باتباع الكتاب العزيز والسنة المباركة، وأن الإعراض عن

كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ سبب البلاء والنكد، قال تعالى: ﴿

فَإِذَا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۚ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ (١٢٣) طه: ١٢٣ -

١٢٤

وقال سبحانه وتعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّا بَرِيدُ اللَّهِ أَنْ يَصِيبَهُمْ بَعْضُ ذُنُوبِهِمْ﴾ (٤٩) المائدة: ٤٩

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ

مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾

﴿الأعراف: ٩٦﴾

سادساً: نوقن بأن أهل الكفر لا يريدون لنا الخير، بل يريدون لنا الزيف والضلال، فمن ثم فאלمذاهب الهدامة الواردة من قبلهم (كالديمقراطية وغيرها) لن تقرنا من الله ﷻ قال تعالى: ﴿وَدَّأُولُو

تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ النساء: ٨٩

وقال سبحانه: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ البقرة: ١٠٩

وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ النساء: ٢٧

وقال تعالى: ﴿وَلَنَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَبِيعَ

مِلَّتَهُمْ﴾ البقرة: ١٢٠

سابعاً: نوقن بأن رسالة الإسلام عامة، ورسولنا ﷺ خاتم الرسل أرسل ﷺ للخلق كلهم إنسهم وجنهم، وشريعته صالحة لكل زمان ومكان.

قال تعالى: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ

جَمِيعًا﴾ الأعراف: ١٥٨

وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ الفرقان: ١

وأمر الله رسوله أن يقول: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ الأنعام: ١٩ ... أي ومن بلغه القرآن

وقال النبي ﷺ: « وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً »

ثامناً: يلزمنا كمسلمين أن نؤمن بكل ما أنزله الله ﷻ ولا نقصر الدين على العبادات فحسب. إذ الله قال: ﴿ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً ﴾ البقرة: ٢٠٨

وقال سبحانه: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ البقرة: ٨٥

تاسعاً: نوقن بأن الحكم لله ﷻ، وله الأمر كله واليه يرجع الأمر كله. قال تعالى: ﴿ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْقَيِّمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ يوسف: ٤٠

ومن ثم فليس لنا حق التشريع بل لله ﷻ قال تعالى: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ ﴾ الشورى: ٢١

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتُ عَمْرُو بْنَ عَامِرٍ بْنِ لُحَيٍّ الْخَزَاعِيَّ يَجْرُ قُصْبَهُ فِي النَّارِ وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ سَيَّبَ السَّوَابِ» [صحيح البخاري]

عاشراً: احذر من القول على الله بغير علم، إذ الله تعالى قال: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ الإسراء: ٣٦

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبُ الْيَسْتُكُمْ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِنُفَرِّقُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (النحل: ١١٦)

وهذا أوان الشروع في المراد، ألا وهو بيان سبب رفض مسودة الدستور المطروحة للنظر فيها تمهيداً للاستفتاء على الدستور:

نظرة عامة إلى المسودة

أولاً: بالنظر في مواد هذا الدستور مادةً مادةً نراه قد خلا تماماً من ذكر الله ﷻ، إلا في موطن القسم به ﷻ وخلا من ذكر رسوله الأمين ﷺ تماماً.

وليست بالدستور آية من كتاب الله ﷻ وليس به حديث من أحاديث الرسول ﷺ ولم أقف به ذكر ركن من أركان الإسلام على سبيل تعظيمه أو التحذير من تركه ولا على أي سبيل آخر، وإن دستوراً خلا من اسم الله ﷻ ومن كتابه ومن ذكر رسول الله ﷺ وسنته لدستور سوء والعياذ بالله، ولقد قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)

ثانياً: لقد ظهر التناقض جلياً بين مواد هذا الدستور، وصدق الله إذ قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)

وبيان ذلك:

مرة يقول عن مصر نظامها ديمقراطي (كما في المادة ١)، والديمقراطية هي حكم الأكثرية، بغض النظر عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. ومرة يقول إن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع (كما في المادة ٢) .. ومبادئ الشريعة غير مفهومة المعنى، وكذا ما ورد في تفسيرها في المادة (٢٢٠)

ومرة يقولون السيادة للشعب،.. وهو مصدر السلطات كما في المادة (٥)

فإذا حصل نزاع في مسألة في أي أصول يُردُّ النزاع للفصل فيه أُرِدَ للديمقراطية أم يرد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، التي لا يُدري ما المراد بها حتى واضعوها. جهلوا معناها؟! أم يُرد الخلاف إلى الشعب صاحب السيادة برعهم ومصدر السلطات عندهم!!!

والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ المومنون ٧١ وهذا تناقض غريب وعجيب بين مواد الدستور!!

ثم إنه من صور التناقض والاختلاف المواد التي تضاد الشريعة وتحالفها، فيدعون أن الشريعة المصدر ثم يخالفونها بعشرات من المواد فعلى سبيل المثال المادة رقم (٦) فيها ذكر المواطنة التي تسوي بين كل مواطنيها (أي مصر) في الحقوق والواجبات..... وسيادة

القانون وغير ذلك، وهذا يخالف الشريعة فالمسلم له حقوق وعليه واجبات تختلف عن حقوق الكافر وواجباته، والمطيع يختلف عن العاصي، ومن صور التناقض، وإن كانت هذه باليسيرة شيئاً ما ما ذكروه من اصطلاح الديمقراطية في المادة (١) وهو اصطلاح غربيّ وافدٌ والمادة (٢) فيها اللغة العربية لغة الدولة الرسمية فأوردوا الإصطلاح الغربي الذي لا يفهمه أكثر الناس وهذا مما يلبّس على العباد ويضلّهم، وكيف يُستفتى العامي على شيء لا يفهمه.

لقد وُضعت مادةٌ في الدستور، وهي المادة (٦٣) فيها العقوبة شخصية، ولا عقوبة إلا بقانون

وبناءً عليه فالزاني ليست له عقوبة شرعية فإذا زنت المرأة غير المتزوجة برضاها فلا عقوبة عليها وإذا كانت متزوجة وزنت بإذن زوجها فلا عقوبة عليها؟

وإذا رأى رجلٌ يعتلي امرأة ويفترشها ويبرني بها وهي راضية وهو راض فلا عقوبة عليها.

وكذلك السكران يمشي هذياناً في الطريق لا عقوبة عليه.

فأين هذا من الشريعة الإسلامية ومبادئها؟

وصور التناقض كثيرة جداً بين مواد الدستور فكُم من مادة تراها في الدستور تناقض مبادئ الشريعة الإسلامية وسيأتي ذلك عما قريب إن شاء الله:

ثالثاً: لقد أُحيل إلى القانون في كثير من مواد الدستور والقانون الموجود أغلبه يخالف شريعة الله التي شرعها لعباده.

رابعاً: النظرة العامة الإيجابية إلى مواد الدستور يتبين منها بُعد هذا الدستور عن الشريعة الإسلامية وعن النفس الشرعي، فياليتهم قالوا وضعنا المادة رقم كذا لأن الله ﷻ أمر بكذا، أو لأن الرسول ﷺ أمر بكذا، ولكن لا وجود لمثل هذا.

خامساً: ليس في مواد الدستور شيء يتعلق بالحسبة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد قال تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ المائدة ٧٨-٧٩ وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ آل عمران: ١٠٤ والصوص في هذا كثيرة معروفة.

سادساً: جل مواد الدستور تحتاج إلى أدلة شرعية ولم يوردوا لها أي دليل ولا مستند شرعي.

سابعاً: هناك مواد كثيرة جداً إذا أطلقت تفشى الشر والفساد فكان لزاماً أن تُقيد بما لا يخالف الشريعة

وبعد هذه النظرة الإيجابية للدستور فهذا شيء من التفصيل فيما يتعلق بمواد هذا الدستور .

تَعْقِبَاتُ عَلَى الْمَادَةِ (١)

قوله في شأن جمهورية مصر العربية.... ونظامها ديمقراطي وقوله في نفس المادة والشعب المصري... ويعتز بانتمائه لحوض النيل والقارة الإفريقية وامتداده الآسيوي ويشارك بإيجابية في الحضارة الإنسانية.

على هذه المادة تعقباً من وجوه:

الوجه الأول: على أي أساس وعلى أي أصل قدمت هذه المادة على غيرها من المواد وصُيِّر بها الدستور المصري وفيها طائفة عظيمة وبلية وشعار ومذهب من مذاهب أهل الكفر، وهي (نظامها ديمقراطي).

ثانياً: وهو أدهى وأمر، كيف يقال ونظامها ديمقراطي، والديمقراطية هي حكم الشعب للشعب (حكم الأكثرية) أي بما يراه الشعب ويهواه.

فهي في حقيقة أمرها اتباع أهواء الشعوب ورب العزة سبحانه يقول: ﴿ وَلَوْ أَتَبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَ هُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ ﴾ المؤمنون: ٧١

ويقول لداوود عليه السلام: ﴿ يٰ دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَظْلُمُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَمَّا نُسَوِّوْنَ يَوْمَ الْحِسَابِ ﴾ ص: ٢٦

وقال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٨ ﴿ إِنَّهُمْ لَن يَغْنَوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٩

وقوله تعالى: ﴿وَأَن آخِزْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ المائدة: ٤٩

وقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ النساء: ٦٥

ولقد قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَبِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١) ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ (٢) المحجرات: ١ - ٢

ولقد قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾ (٣) الأحزاب: ٣٦

ولقد قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (٤) المائدة: ٤٤

وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٥) المائدة: ٤٥

وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (٦) المائدة: ٤٧

وقال جل ذكره: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (١) ﴿وَآتِغِ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (٢) الأحزاب: ١ - ٢

وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: ٣)

والنصوص في هذا الباب كثيرة جداً

فكيف نترك الشرع المنزل ونتحاكم إلى الديمقراطية ونجعلها نظاماً، وما هي إلا اتباع أهواء الشعوب؟؟ ويقول تعالى: ﴿وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَ هُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ﴾ (المؤمنون: ٧١)

كيف نتحاكم إليها وهي واردة إلينا من دول الكفر، ورب العزة يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنْ أَسْتَطَعُوا﴾ (البقرة: ٢١٧)

ويقول: ﴿وَدَّوَالَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾ (النساء: ٨٩)

وتقدمت نصوص أخرى في ذلك.

إن الديمقراطية من إفرازاتها في البلاد التي وردت إلينا منها أن الرجل إذا أراد أن يتزوج بالرجل فلا مانع والمرأة إذا تزوجت بالمرأة فلا مانع. ولقد أبيع الزنا وشربت الخمر واستحلت المحرمات باسم الديمقراطية والعياذ بالله.

وفي ظل الديمقراطية تُستفقى الشعوب على كل شيء فيرد الأمر إلى الشعوب، ولا يُقال سطر ماذا قال الله ﷻ وماذا قال الرسول ﷺ. ونحن كمسلمين عبيد لله نسمع ونطيع، ننهي عما نهانا عنه ونعتل ما أمرنا به، وهذا من مقتضيات عبوديتنا لله.

ثم إنني أقول لواضعي هذه المسودة (مسودة الدستور) لماذا تناقضتم ففي المادة الثانية من مسودتكم أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، فكيف خالفتم ذلك وأتيتم باصطلاح يجمله الأكثرون اصطلاح أعجمي عربي وهو الديمقراطية، تليساً على العوام وتصيلاً للعباد؟! ولقد زعم البعض أن الديمقراطية معناها الشورى وديننا فيه الشورى، فأقول وبالله التوفيق:

إذن لماذا لم تصعوا لكلمة الشورى بدلاً منها؟! وأيضاً فالشورى في ديننا محدودة ومحصورة فليس لنا أن نتشاور في أمر قضاه الله وأمر فيه بأمر، ليس لنا أن نتشاور هل نحكم بما أنزل الله أم لا؟ ليس لنا أن نتشاور هل نشرب الخمر وأن نراي أم لا؟ فهذا المأخذ الأول على المادة الأولى وهو أشد مأخذاً وأنكاه^(١) إن الشقاء كل الشقاء في الحيود والإعراض والبعد عن شرع الله المنزل والاتجاه إلى غيره قال تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَلَا تُصِلُوا إِلَى شَيْءٍ قَدْ نَهَىٰ عَنْهُ وَأُحْضِرْتُ إِلَيْكُمْ الْحَدِيثَ﴾ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴿طه: ١٢٣ - ١٢٤﴾

^١ وإن كانت ثم مأخذ آخر وإضافات يجب أن تكون كاصطلاح الجمهورية، ولتكتب (مصر) فقط قال يوسف عليه السلام: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ وَأَمِينَ﴾ (١١) يوسف: ٩٩ وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لَا مِرَّةَ بِهِ﴾ يوسف: ٢١ واصطلاح ذات سيادة مستقمة يعني أن يُرد بأها تقبل الاتحاد مع أية دولة مسلمة إذا دعت لذلك مصالح.

وَالْمَأْخُذُ الثَّانِي عَلَى الْمَادَّةِ الْأُولَى: قول واضعي المِيسُودَةِ في شِبَانِ الشَّعْبِ الْمِصْرِيِّ (وَيَعْتَزُّ بِإِنْتَائِهِ لِحَوْضِ النِّيلِ وَالْقَارَةِ الْإِفْرِيقِيَّةِ أَوْ الْأَسْيُويَّةِ، هَلْ هَذَا يَقْرِبُنَا مِنْ اللَّهِ يَا عِبَادَ اللَّهِ؟!!)
إِنَّا نَعْتَزُّ بِطَاعَةِ اللَّهِ ﷻ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ﷺ

وَالْمَأْخُذُ الثَّلَاثُ : قَوْلُهُمْ فِي الشَّعْبِ الْمِصْرِيِّ (وَيُشَارِكُ بِإِجَابَةٍ فِي الْحَضَارَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ) يَنْبَغِي بِأَنْ يُقَيَّدَ (بِمَا لَا يَخَالِفُ شَرْعَ اللَّهِ ﷻ)

تَعْقِبُ عَلَى الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ (٢)

قَوْلُهُمْ الْإِسْلَامَ دِينَ الدَّوْلَةِ وَاللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ (٢) لَعْنَتُهَا الرَّسْمِيَّةُ هَذَا
قَوْلٌ حَسَنٌ جَدًّا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

أَمَّا قَوْلُهُمْ مَبَادِئُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْمَصْدَرُ الرَّئِيسِيُّ لِلتَّشْرِيعِ
فَلَرَأَى أَنْ تَحْذَفَ كَلِمَةُ مَبَادِئُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا ﴾ الْحَاقَّةُ: ١٨

وَفِيهِ : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَا ﴾ الْمَائِدَةُ: ٤٨

فَهَذَا الطَّلَسْمُ الَّذِي لَا يَدْرِي وَاضْعُوهُ مَا مَعَاهُ كَيْفَ يَسْتَفْتُونَ
عَلَيْهِ شَعُوبُهُمْ؟؟!!

ثُمَّ إِصْرَارُ الْمَارْقِينِ عَلَى إِثْبَاتِ كَلِمَةِ مَبَادِئُ فِيمَا أَرَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
لِلانْسِلَاخِ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ عِيَادًا بِاللَّهِ مِنَ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَ فِي الْمَادَّةِ (٢٢٠) فَعَبِيرٌ وَاضِحٌ وَلَا مَفْهُومٌ ثُمَّ إِنَّهُ
مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَخْصَصَ

٢ مع أهم خالصوه في دستورهم بنسبه بذكر الديمقراطية وكذا الأرقام التي رقت بها
المواد كتبت باللغة الإنجليزية

إن كلمة مبادئ الشريعة الإسلامية لا تعني عند واضعوها ولا عند المفذين لها إقامة الحدود ولا منع الربا ولا إغلاق الخمارات والبارات والمراقص، وقد كانت موجودة في دستور سابق ولم يُر لأحكام الشريعة فيه كبير أثر.

ولقد أجهضت كلمة مبادئ الشريعة إجهاضاً شديداً وسريعاً بما قبلها (من النظام الديمقراطي الذي بينت معالمة في ثنايا الدستور) وبما بعدها بقولهم لسيادة الشعب وهو مصدر السلطات، ثم بالمواد المناهضة للشريعة والمخالفة لها وهي كثيرة جداً.

تُعقب على المادة الرابعة (٤)

- قولهم في الأزهر أنه يختص وحده بالقيام على كافة شؤونه.. فيه سلب لاختصاصات ولي الأمر المسلم
- وقولهم: ويحدد القانون طريقة اختيار شيخ الأزهر.. أقول: صوابه ويحدد الشرع طريقة اختيار شيخ الأزهر وهذا من اختصاصات ولي الأمر المسلم.
- وقولهم: وهو غير قابل للعزل قول مردود ومرفوض فقد يطرأ الفسق أو تقلب القلوب، بل الردة على أي شخص فليس لقولهم (غير قابل للعزل مستند شرعي فيما علمت)
- وقولهم ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية هل معنى يؤخذ رأيهم كاستشارات يُعمل بها أولاً يعمل أم ما المراد؟
- وقولهم: على الوجه الذي ينظمه القانون..... قول خطأ وصوابه على الوجه الشرعي.

التعقيب على المادة الخامسة (٥)

- وهي من أضل مواد هذا الدستور، وهي قولهم السيادة لشعب وقولهم وهو مصدر السلطات.

فبئس ما قالوا وبئس ما صنعوا ...

بل القول قول الله ﷻ وهو السيد سبحانه وتعالى وله الأمر والهي وإليه المنتهى في كل شيء: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب: ٣٦)

- وقولهم (وهو مصدر السلطات) هذا عين الباطل والمنكر ولا

يُعرف في تاريخ الإسلام ولا المسلمين بل المصادر كتاب الله ﷻ وسنة الرسول ﷺ والإجماعات إلى غير ذلك من أصول المسلمين.

- وقولهم على الوجه المبين في الدستور، لزماً أن يقال على الوجه

المبين في الشريعة.

التعقيب على المادة السادسة (٦)

قوله يقوم النظام الديمقراطي على مبدأ الشورى والمواطنة التي تسوي بين كل مواطنيها في الحقوق والواجبات وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وكفالة الحقوق والحريات والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات والتوازن بينها وذلك كله على الوجه المبين في الدستور.

وجه التعقيب أقول وبالله التوفيق: على هذا الكلام تعقبات كثيرة

أولاً قد تقدم ما في النظام الديمقراطي من خلل وبعد عن الشريعة

ثانياً: إن الشورى في الإسلام مقيدة، وفي النظام الديمقراطي مطلقة كما سلفت الإشارة إليه.

ثالثاً: مبدأ المواطنة أمر محدث فتم فوارق شرعية بين المسلم والكافر واليهودي والنصراني والرجل والمرأة.

فعلى إثر مبدأ المواطنة يصلح أن يكون رئيس الدولة رجلاً درزياً أو امرأة يهودية، وكذا الوزارات والولايات والقضاء وغير ذلك.

ومعلوم أن الله ﷻ قال للخليل إبراهيم عليه السلام : ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤

رابعاً: قوله وسيادة القانون كلام باطل عند إطلاقه وفي مجمله عند أهل الإسلام، وإنما يقوم أمر المسلمين على كتاب ربهم وصنة نبيهم ﷺ وإجماعات المسلمين وغير ذلك من الأصول المقررة المعروفة عند المسلمين. وكذا قوله في شأن النظام الديمقراطي، ويقوم على التعددية الحزبية والسياسية.. كل هذا باطل لا نعلم له أصلاً في الشريعة بهذا التوصيف.

خامساً : قوله واحترام حقوق الإنسان فمن ذا الذي يحدد حقوق الإنسان هذه فلقد أهدروا الحدود تحت مسمى حقوق الإنسان وبرزعوا الطفل من ولاية أبويه بسبب حقوق الإنسان.

سادساً: قوله وكفالة الحريات حريات ماذا ونحن عبيد لله ﷻ إن كانت حريات الأديان فسيرتد عن الدين فقام تحت مسمى الحريات، فلا بد أن تُقيد الحريات بما لا يخالف شرع الله ﷻ.



سابعاً: قوله والفصل بين السلطات هذا شيء غير معروف في الإسلام فولي الأمر عند المسلمين له أن يتدخل في السلطات عموماً بما لا يخالف الشرع

ثامناً: قوله على الوجه المبين في الدستور يجب أن يقال مكانه ما لم يخالف الشريعة.

● وقوله في نفس المادة السادسة ولا يجوز قيام أحزاب سياسية على أساس التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين.

كلام باطل ويقض كثيراً من معاني الولاء والبراء والحب والبغض في الله اللذان هما أوثق عرى الإيمان.

ولقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ المائدة: ٥٦

● لقد أطلقت كلمة الحرية في عدد من مواد الدستور ولنا تحفظ على كثير من معانيها المطلق، إذ نحن في الأصل كمسلمين عبيد لله ﷻ نسمع له ونطيع، فلا نتكلم إلا بما يرضيه عز وجل ولا نفعل إلا ما فيه رضاه.

وكلمة الحرية هذه تسوغ للشخص أن يفعل ما يشاء ما م يضر بالآخرين بزعمهم.

فتخول له أن يشرب الخمر وأن يزني وأن يتكلم بالفحش من القول انظر مادة (٧) ومادة (٣١) ومادة (٤١) وكذلك كلمة المساواة التي طاهرها فيه الرحمة وباطلها من قلبه العذاب فكيف يسوى بين المسمم والكافر والمطيع والعاصي!!! لا يستويان لا في الدنيا ولا في

الآخرة قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ

﴿١٨﴾ السجدة: ١٨

وقال: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ

فِي الْأَرْضِ﴾ ص: ٢٨

وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾ ﴿٢٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ

تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾ القم: ٣٥ - ٣٦

● لقد وضعت في الدستور مادة (٢٣) فيها أن أداء الضرائب واجب وللأسف لم توضع مادة تخص الزكاة ولا مانع الزكاة.

مع أن الزكاة كما هو معلوم ركن من أركان الإسلام وقد قاتل الصديق أبو بكر مانعيها، وقال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» [صحيح البخاري].

وكذا لم يُذكر شيء يتعلق ببارك الصلاة ولا نظم الحج ولا الصيام، أي لم يُذكر شيء يتعلق بأركان الإسلام.

● لقد وضعت في الدستور مادة لبيان كرامة الإنسان وبلا تخصيص لمسلم أو كافر، وبيان أنه لا يُهان ولا يزدري تلك المادة التي تسقط بها الحدود والتعزيرات.

ففي المادة (٢٨) وهي مادة ظاهرها فيه الرحمة وباطنها من قبله

العذاب...

فيها أن الكرامة الإنسانية حق لكل إنسان يكمل المجتمع والدولة احترامها وحمايتها ولا يجوز محال إهانة أي مواطن أو إدرائه.

قلت: فبهذا تسقط الحدود والتعزيرات وبهذا يترك وصف الفاسق بالفسق وقد وردت الحدود في الكتاب العزيز والتعزيرات وإهانات العصاة أيضاً

فجلد الزاني والزانية يكون بمشهد طائفة من المؤمنين والذي يقذف مؤمة (يرميها بالزنا) ولم يأت بالشهود ولم يتب يوصف بالفسق

وشارب الخمر كان يضرب بالجرید والنعال في زمن الرسول ﷺ وكان يجلد كذلك

وهكذا سائر الحدود

ومما يتأسف عليه أن مادة كهذه وضعت بزعمهم لحماية كرامة الإنسان، ولم توضع مادة لعقاب من سب الله عز وجل!!!!

● وعلى غرار المادة المذكورة في حفظ كرامة الإنسان مع عدم التقييد بالإنسان الصالح، المادة رقم (٣٣)

ففيها في شأن كل من يقبض عليه أو يحبس أو يقيد حريته بأي قبض... لا يجوز ترهيبه ولا إكراهه ولا إيذاؤه بدنياً أو معنوياً.

فكل هذا مؤداه إسقاط العقوبات عن مستحقيها ولقد قال تعالى: لَٰذِي الْقُرْنَيْنِ: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ (٨٦) قَالَ أَمَّا مَنْ ظَلَمَ فَسَوْفَ نَعَذِّبُهُ ثُمَّ يُرَدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيُعَذِّبُهُ عَذَابًا نَّكَرًا ﴿٨٧﴾ لكهف:

- لقد اعترت عدد من مواد الدستور العرة العصبية القومية (عرة مصر) بغض النظر عن مسلميها وكافريها ويهوديها ونصاريها.
- ففي ديننا المسلم الباكستاني أحب إلينا من النصرائي المسلم وأولى بالولاء والصرة منه.
- والمسلم الإنجليزي أفضل وأولى من اليهودي المصري وأولى بولائنا وأولى بصبرنا له.
- والمسلم الأفريقي أولى بالولاء والصرة من المشرک المصري والمملحد المصري!!

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ المحجرات: ١٠

وقال ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ»

- لقد كفلت الحريات لمريدي الردة والكفر والزندقة في هذا الدستور وتكفلت الدولة في هذا المشروع بحرية بناء دور العبادة لأهل الكفر من يهود أشرار وشيعة فجار ونصاري ضالين
- ففي المادة (٣٩) حرية الاعتقاد مصونة. انتهى

وعندنا قول رسولنا الكريم ﷺ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» [صحيح البخاري]
وقوله ﷺ: « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، إِلَّا يَأْخُذَ ثَلَاثٌ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالْثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ » [صحيح البخاري]

- وفي نفس المادة () وتكفل الدولة حرية إقامة دور العبادة للأديان السماوية على النحو الذي ينظمه القانون) ولم يقل الذي ينظمه الشرع.

لقد أطلق العنان للكافر كي يظهر كفره وللزنديق أن يظهر زندقته ويعلى عن رأيه وفكره قولاً أو كتابة أو تصويراً.

قلت: وإن كان ذلك يحمل تضليلاً للعباد انظر المادة (٤١)

وكل ذلك تحت ستار حرية الفكر والرأي ومعلوم أنه يحجر على السفهاء ويمعوا عن الخوض في أعراض العباد، ومن بشر الشر والفساد وهذا من لوازم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في ديننا.

● لقد تغلعلت الديمقراطية في مواد هذا الدستور فالقانون عندهم ينظم النقابات والاتحادات على أسس ديمقراطية انظر مادة (٤٩)

● لقد تكررت كلمة واجب وطني (في عدة مسائل) ولم تذكر واجب شرعي ولا في مسألة واحدة كما في المادة (٥١)، (٥٨)، (٧٩) وغيرها

● لقد تغلغل القانون في مواد الدستور بما فيه من بلايا ومخالفات لشرعية، فجعل المواد مقيدة بالقانون من تقييد بموافقة الشريعة أو مخالفتها.

● لقد أباحت مسودة الدستور ما فيه ضياع البلاد ودمارها من الضربات بقوفا والإضراب السلمي حق وينظمه القانون (انظر مادة ٥٧)

● هذا وينبغي أن يعاد النظر في مسائل التأمين والتأحية الشرعية

● لقد حرصت مسودة الدستور على الموهوبين رياضياً ولم تحرص على الموهوبين الدين بدلو وقتهم في خدمة دينهم، انظر مادة (٦١)

وفي مسودة الدستور هذه مسائل ما أنزل الله بها من سلطان ففرقوا بين القضاء المدني والقضاء العسكري، ولا نعلم في الشريعة تفرقاً بين المدنيين والعسكريين في الأحكام (انظر مادة ٦٢)

المادة (٦٢)

مادة في عاية السوء والمكر من واضعيها إذ قالوا لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون وثم جرائم كالزنا والشذوذ وشرب الخمر والربا وغير ذلك ليس لها عقاب في القانون.

فمن ثم إذا روي رجلٌ يعتلي امرأة في الطريق برضاها فلا شيء عليهما. إلا مخالفة الأدب العام.. وإذا زنت المرأة برضاها فلا تتريب عليها ما دامت موافقة وزوجها موافق إن كان لها زوج!!

● إن اسم الله عز وجل نُحِّي من هذه المسودة الدستورية فالسيادة عندهم للشعب كما في المادة (٥) والمواد تنفد باسم الشعب كما

في المادة (٦٦)

● في مسودة هذا الدستور إيواء لأهل الزيغ والضلال، فالذي يلحد مثلاً في بلدة مسلمة يجب على مصر أن تقويه لأنها تكفل حرية الاعتقاد، وتمنحه مصر حق اللجوء إليها، وقد قال ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ مَنْ آوَى مُخْدِئًا » [صحيح مسلم] وانظر المادة (٧٣)

● لقد كفل الدستور الحصانة لعدد كبير من أصحاب الوظائف في الدولة، ولا نعلم للحصانة هذه مستنداً شرعياً! انظر المادة (٧٥) وغيرها

● ويجب الحذر الشديد من المادة (٧٦) التي تفيد أن التجنيد إجباري.. فتحت مبدأ المساواة يُفترض أن يُجنَّد المرأة أيضاً، وهذه إحدى البلايا أعادنا الله منها ولقد سألت عائشة رضي الله عنها الرسول ﷺ قائلة: نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَفَلَا نُجَاهِدُ؟ قَالَ: «لَا، لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ» [صحيح البخاري]

● ولقد أوجبوا الادخار، وكما هو موجود بفوائده الربوية وتكففت الدولة بحمايته وتشجيعه انظر المادة (٧٨)

● إن أي عضو من أعضاء البرلمان لزاماً عليه أن يقسم على الإخلاص والمحافظة على النظام الجمهوري والدستور (كما فيه من هذا اللوث الذي ذكرنا كثيراً منه) انظر المادة (٨٤)

وكذا رئيس الدولة عليه أن يقسم نفس القسم، انظر المادة (١٤٠) لقد رفعوا المواخضة عن عضو البرلمان وخولوا له أن ييدي ما شاء من آراء صحيحة أو ضلالات أو أفكار شاذة أو غير شاذة انظر المادة (٨٧)

● لقد أعطوا تارك الصلاة والكافر والزنديق حق الترشح للبرلمان انظر مادة (٨٢)

● لقد كفّلوا الحريات بعمومها في هذا الدستور، ومقتضى ذلك أن من يعترض الملحد أو المشرك أن يعاقب، ومقتضى ذلك أيضاً أن يزني الزاني إذا أراد وطأعته المرأة، أو يفعل الشاذ فعل قوم لوط مادام مطاوعاً أو يشرب الخمر من يشاء ويأكل الربا من يشاء، ومن يعترض على ذلك يُعتبر مرتكباً لجريمة لا تسقط الدعوة الجنائية فيها ولو بالتقادم

فدمروا بذلك قانون الحسبة، وقتلوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعاقبوا فاعله.

كل ذلك بدلاً من أن يقرروا الحسنة ويكرموا الأمرين بالمعروف
والناهي عن المنكر فهذه، إحدى الكبر والطامات في هذه المسودة
للدستور المشين

انظر المادة (٧٤) ففيها كل اعتداء على أي من الحقوق
والحریات المكفولة في الدستور جريمة لا تسقط الدعوى الحائية ولا
المدينة الناشئة عنها بالتقادم . وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع
عليه الاعتداء.

● لقد أعطوا حصانات لأعضاء البرلمان ولا أعلم للحصانات في ديننا
أصلاً.. انظر المادة (٨٨)

● وباليتهم استبدلوا الضرائب بالزكوات فليس للزكاة ذكر في الدستور.

● ليس هناك دليل على اشتراط سن ٢٥ سنة لعضوية البرلمان، انظر

المادة (١١٣)

● والتقييد بالسنوات المحيرة أولى من الميلادية قال تعالى:

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَيْجُ﴾ الآية

١٨٩ ... انظر مادة (١١٤)

● لقد جعلوا القانون يحدد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية

وأرى أنه يجب أن يُقيد ذلك بما لا يخالف الشريعة انظر مادة (١١٦)

● لقد قيدوا رئيس الدولة وقَلَّصوا اختصاصاته ومعلوم أن الولاية الشرعية

والإمارة الشرعية لها أحكام شرعية انظر المادة (١٣٤)، (١٣٥)

- ولقد جعلوا وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة وفي هذه تقليص لسلطات الرئيس.. انظر المادة (١٩٨) وقد بلغني أن ذلك عُدل والله أعلم
- لقد أسقط شرط الإسلام والذكورة في رئيس مصر وأصبح من الممكن أن يرأسها درزي أو يهودي أو نصراني أو داعرة من أهل الدعارة واشترطت شروطا ليس لها أي مسند في الشريعة كما في المادة (١٣٦)
- وأسقطوا شرط الإسلام أيضاً عن رئيس الوزراء وكذا أسقطوا شرط الذكورة انظر المادة (١٦١)
- وليس ثم مستند على بلوغه ثلاثين سنة كشرط لرئاسة الوزراء، ولم يذكروا الصلاة كشرط من الشروط
- ولقد قال الله تعالى لخليله إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: ١٢٤) .. أي ليس للظالم عندي عهد أن يكون إماماً فكيف بالكافر والداعر والفاجر.
- لم يجعل للصلاح ولا للديانة قدر في هذه المسودة للدستور، ومعلوم أن شهادات العدول تقبل وشهادة الفساق تُرد وقال في شأن الفساق: ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ (النور: ٤)
- لقد أعطوا القضاة حقوق ليست لهم منها أنهم غير قابلين للعزل ولا سلطان عليهم في عملهم غير القانون...
- قلت : فليس للشرعية هنا ذكر انظر المادة (١٧٥)
- وكذا أعطوا أعضاء المحكمة الدستورية حقوقاً منها أنهم غير قابلين للعزل ومعلوم أن هناك من يجب عزله في أحوال معينة.

● وكذا رؤساء الأجهزة الرقابية غير قابلين للعزل وهذا غريب ولا مستند له وانظر المادة (٢٠٤)

● لقد أطلق العنان للبنك المركزي في وضع السياسات النقدية والائتمانية وغيرها دون النظر إلى الحلال والحرام في مسألة الربا مع أن الربا كبيرة من الكبائر وهي سبب دمار البلاد.. انظر المادة (٢٠٧)

● ليس في الدستور ما يلزم المحاكم العسكرية بالحكم بالشرعية ونحن لا نعلم فارقاً بين العسكريين والمدنيين كمسلمين في الأحكام، انظر المادة (١٩٩)

● لقد جعلوا الولاء للدستور والقانون في أكثر من موطن، وعندما كمسلمين ولاؤنا لله وللرسول ﷺ وانظر المواد (٢٠١) وما يتعلق برئيس الدولة ورئيس الوزراء وقد تقدم

● ليس هناك في الدستور ما يلزم الشرطة بالشرعية، وإنما تُنفذ القوانين واللوائح سواء كانت مخالفة للشرعية أم لا وانظر المادة (٢٠١)

● لقد أطلقوا للإعلاميين العنان في هذه المسودة، مسودة الدستور، وجعلوا الإعلاميين يفعلوا ما شاءوا وفقط يراعون قيم المجتمع وتقاليده ليس مراعاة للشرعية انظر المادة (٢١٦)

● لقد اتبع واضعوا مسودة الدستور الغرب الكافر في تحديد مدة الرئاسة بأربع سنوات ثم أربع أخرى، وليس لذلك مستند في شريعتنا، بل مادام قوياً صالحاً فإنه يحكم البلاد ويقودها.

وختاماً

فما ذكرته في ثنايا الورقات المتقدمة بعض المآخذ على مسودة الدستور المعدة للاستفتاء عليها، والمآخذ الواحد منها كفيل بأن نرفض المسودة بكاملها، فكيف باجتماعها في دستور تحكم به البلاد ويساس به العباد.

إن دستوراً مثله يجلب الدمار لمصر في الدنيا، والعار والشنار والنار يوم القيامة.

قال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً ﴾ [طه: ١٢٤]

وقال تعالى : ﴿ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتَسُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاَعْلَمْ أَنَّهُ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ النَّاسِ لَفَسِقُونَ ﴾ [المائدة: ٤٩]

فالخطر الحذر من هذا الدستور والخطر الحذر من الموافقة عليه
ألا هل بلغت اللهم فاشهد، وأسأل الله أن يهدي أعضاء اللجنة
التأسيسية لما يرضيه، فقد أضلوا أقوامهم وما هدوهم والعياذ بالله.
وأسأل الله أن يحفظ بلادنا مصر بالإسلام في كل أوقاتها

وأحيائها، وأن يحفظ بلاد المسلمين كذلك.

كما أنني أسأله سبحانه أن لا يؤاخذنا بما فعل السفهاء منا

وأقول كما أمرنا رنا عزوجل : ﴿رَبِّ إِمَارَتِيْنَ مَا يُوعَدُونَ﴾ (٩٣) رَبِّ

فَلَا تَجْعَلْنِي فِي الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ (٩٤) ﴿المؤمنون: ٩٣ - ٩٤﴾ (٢)

هذا وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عبدالله

مصطفى بن العدوي

^٢ ومن معناها يارب إذا أنزلت على الظالمين عذابك الذي وعدتهم به فلا تعذبني معهم يارب..